الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
30 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)

ثم: السيد أنشور (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

ثم: السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)

ثم: السيدة كارفالهو (نائبة الرئيس) ..... (البرتغال)

ثم: السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-55546 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٤.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/60/175 و Corr.1، A/60/207، A/60/282، A/60/335)

١ - **السيدة المهيري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن حكومتها قد سمن عددا من القوانين الجديدة، كما إنها انضمت إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة والمعنية بحقوق الطفل، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل. والتزام الحكومة بحماية حقوق الطفل قد انعكس في مختلف التدابير الوطنية، بما في ذلك ما تم من إنشاء مراكز للأمهات والأطفال والرعاية الطبية، حيث أدى هذا إلى جعل معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة أكثر قربا من المعدلات السائدة في البلدان المتقدمة النمو. وكان ثمة قضاء تام على شلل الأطفال في عام ٢٠٠٢ من خلال حملات التحصين.

٢ - ولقد اضطلع بتدابير أخرى تضمنت تعميم التعليم الابتدائي، الذي أصبح إلزاميا لكل من الأولاد والبنات، وتوفير التعليم بالمجان من رياض الأطفال وحتى الجامعة. وظهرت تشريعات جديدة لحماية الأطفال، سواء في نطاق الأسرة أم بمؤسسات الدولة التي ترعى اليتامى والأطفال المهجورين، وأيضا لوقاية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال، مما تضمن منع الأشخاص دون الثامنة عشرة من المشاركة في سباق الإبل. وأنشئت وكالة وطنية لتعزيز تحسين مستويات رعاية الأمهات والأطفال والاهتمام بهم. وقد أقيمت بكافة أنحاء الإمارات العربية المتحدة مراكز للأطفال المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة من أجل توفير ما يلزم من خدمات طبية ونفسية واجتماعية وتعليمية. وأعدت مراكز لإعادة التأهيل لتزويد الجانحين من الأحداث بالرعاية النفسية والاجتماعية اللازمة لإعادة دمجهم في المجتمع.

٣ - ومن أجل تشجيع التنمية، قدمت الإمارات العربية المتحدة مساهمات نقدية وعينية كبيرة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بالأطفال، كما أنها وفرت مساعدات مباشرة للبلدان النامية والبلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة من أجل العمل على تهيئة عالم مناسب للأطفال.

٤ - والأطفال الفلسطينيون لا يزالون يعانون من أحوال إنسانية وأمنية فاجعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يفرض تهديدات كبيرة على حياتهم ومستقبلهم. واستمرار الاعتداءات وعمليات الإغلاق وسياسات القمع على يد القوات الإسرائيلية المحتلة قد أدى إلى مقتل وتشويه آلاف الأطفال، إلى جانب نشر الفقر والمرض. ووفد الإمارات العربية المتحدة يطالب المجتمع الدولي بالتالي بأن يُكْرِه إسرائيل على وقف سياساتها العدوانية وضمان احترامها وامتثالها لمبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة.

٥ - **السيد شودهري** (باكستان): قال إن تعزيز النهوض ببرنامج للتنمية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قد يؤدي إلى نتيجة حاسمة في مجال استئصال الفقر. وتحقيق هذه الأهداف، الذي يؤثر بصورة مباشرة على الأطفال، يتوقف، من ناحية أولى، على مدى استعداد الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المعلنة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بهدف تعبئة الموارد وتوفير الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تكملة الجهود الوطنية المبذولة للقضاء على الفقر. ومن ناحية ثانية، يجب على المجتمع الدولي أن يركز على حل الصراع. ولما كان الصراع المسلح يؤثر على ملايين الأطفال، حيث يعرضهم للاستغلال والعنف الجنسي والتشرد وسائر الشرور، فإن من

الواجب على الدول الأعضاء أن تكرس بعضا من اهتمامها لقضية الأطفال في الصراع المسلح داخل إطار لجنة بناء السلام. ومن ناحية ثالثة، توجد حاجة إلى مكافحة الأمراض، التي تهدد الأطفال بالدرجة الأولى، من خلال وسائل من قبيل حملات التطعيم والتحصين، إلى جانب الوصول إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن ينظر في مجموعة من القضايا لمساعدة الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن ناحية رابعة، يتطلب التعليم بذل الاهتمام اللازم ولا سيما فيما يتصل بالاحتياجات الخاصة بالطفلة. ومن ناحية خامسة، يجب حماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف. وينبغي أن تركز الجهود على الأسر والمجتمع المحلي وزيادة الوعي وسن التدابير التشريعية والإدارية اللازمة بهدف القضاء على حالات إساءة المعاملة. ومن ناحية سادسة، يلاحظ أن الآثار البشعة للكوارث الطبيعية على الأطفال تسلط الضوء على ضرورة تهيئة قدرة سريعة واحتياطية للاستجابة بغية تلبية أبسط احتياجات الأطفال.

٦ - وجهود حكومة باكستان من أجل تهيئة بيئة صحية للأطفال تستند إلى إطار وطني، وكذلك إلى الأهداف الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنونة ''عالم مناسب للأطفال''، وإعلان الألفية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ولقد شكلت لجنة من اللجان، كما أن ثمة وضعا لخطة عمل بالتعاون مع العناصر المؤثرة بالمجتمع الدولي، وذلك لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة التي تشكل باكستان طرفا فيها. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت تشريعات لحظر عقوبة الإعدام بالنسبة للمذنبين من الأحداث، وإعداد مرافق منفصلة لحبسهم. والعقوبة الجسدية التي تم منعها في البنجاب قد تصبح موطن خطر أيضا في أقاليم أخرى.

٧ - وثمة تدابير إضافية تتضمن التعليم بالمجان حتى الصف العاشر والمساواة في الفرص التعليمية فيما يتصل بالطفلة. وخطة العمل الوطنية المتصلة بالتعليم ترمي إلى القيام، بحلول عام ٢٠١٥، بتحقيق هدف تعميم القيد بالمدارس الابتدائية. وهناك حوافز خاصة من قبيل توفير الأزياء والكتب المدرسية والوجبات في المدارس بغية تشجيع تعليم البنات. ولقد حظي القطاع الصحي أيضا بأولوية الاهتمام.

٨ - واستراتيجية باكستان للحد من الفقر تركز بشكل خاص على تخفيف حدة الفقر لدى الأطفال. ولقد سنت تشريعات لحظر الاتجار في الأشخاص، مما حال بالفعل دون الاتجار في الأطفال. وباكستان تبذل الجهود اللازمة أيضا لإعادة توطين وتأهيل الأطفال الذين يتم تهريبهم إلى الخارج لأغراض تجارية. والقضاء على عمالة الأطفال كان ضمن الأولويات لدى الحكومة. وفي إطار التعاون مع القطاع الخاص ومنظمة العمل الدولية والمجتمع المدني، كان ثمة نجاح في استئصال عمالة الأطفال من مجالي كرة القدم وصناعة السجاجيد.

٩ - وحكومة باكستان تتولى أيضا تنفيذ التزاماتها في إطار الاتفاقيات ذات الصلة المبرمة على صعيد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتعاون الإقليمي. ولقد استضافت اجتماع محفل جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال، الذي عقدته الرابطة في إسلام أباد في عام ٢٠٠٥. والحكومة قد أقامت مراكز وطنية لحماية الأطفال بالعديد من المدن، كما أنها قد ساندت برنامجا طموحا لتعزيز وحماية حقوق الأطفال.

١٠ - **السيد هاكيت** (بربادوس): تحدث باسم الجماعة الكاريبية فقال إن وفد بربادوس تؤيد تماما الأمم المتحدة فيما تضطلع به من أعمال من أجل صيانة وتشجيع حقوق الطفل، فهذه المنظمة تبذل جهودا حميدة بهدف زيادة قدرة

الدول على تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل. ومع هذا، فإن حالة الأطفال بأنحاء كثيرة من العالم لا تزال تبعث على بالغ القلق. فأحوال الفقر والصراعات والاضطرابات والأوبئة، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتدهورات البيئية والكوارث الطبيعية تحول دون تنمية عدد كبير من البلدان، كما تؤثر على الأطفال بصفة خاصة، كما جاء في تقرير الأمين العام بشأن متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المتعلقة بالأطفال (A/60/207).

١١ - والأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين والمعنونة ''عالم مناسب للأطفال''، ووثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي صدرت مؤخرا، قد سلطت الضوء بشكل كبير على كفالة صحة وتعليم وأمن الأطفال من خلال أهداف محددة ذات آجال زمنية. والأهداف الإنمائية للألفية قابلة التحقيق، ومع هذا، فليس من المحتمل أن تفي جميع البلدان بهذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وخاصة تلك الأهداف المتصلة بالأطفال، من قبيل تعميم التعليم الابتدائي.

١٢ - والجماعة الكاريبية قد طالبت بإعادة الالتزام بتنفيذ توافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، ولا سيما تلك الأهداف المتعلقة بحشد الموارد المحلية والدولية والاستثمار في ميادين الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والصحة والتغذية والتعليم والضمان الاجتماعي، حيث يتوفر اهتمام خاص بالأطفال. والوفاء بهذه الأهداف يتطلب اتخاذ نهج متعدد القطاعات، ووصول الكافة لخدمات اجتماعية رفيعة النوعية على صعيد البلدان، والتزام جميع الدول بالتنفيذ الكامل لتوافق آراء أوسلو بشأن المبادرة ٢٠/٢٠. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تفي بما التزمت به من تشجيع التجارة الدولية، بوصفها باعثا على التنمية، وتوفير مزيد من إعفاءات الديون، ورفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

١٣ - وبعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يلاحظ أن المنطقة الكاريبية تضم أعلى معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبي (الإيدز)، مما يؤدي إلى القضاء على مجموعات سكانية وتيتيم آلاف من الأطفال، فضلا عن تهديد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والجماعة الكاريبية تطالب المجتمع الدولي من جديد بتكريس مزيد من المال والاهتمام بالنسبة لوباء فيروس نقص المناعة/مرض الإيدز والدول أعضاء الجماعة قد تناولت آثار هذا الفيروس وذلك المرض فيما يتصل بالأطفال، وذلك من خلال الاضطلاع ببرامج وطنية تستهدف، فيما تستهدفه، تقليل معدل انتقال المرض من الأم إلى الطفل. ولقد شُرِع في برامج لتثقيف الجمهور بكافة أنحاء المنطقة في إطار مساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، حيث أن أفضل وسيلة لمكافحة آثار فيروس نقص المناعة/مرض الإيدز على الأطفال تتمثل في التثقيف.

١٤ - وفي نهاية المطاف، يراعى أن التثقيف يشكل سبيلا لمكافحة عمالة الأطفال وفيروس نقص المناعة/مرض الإيدز، إلى جانب بلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي شتى جهات المنطقة يحظى الأولاد والبنات بمجانية التعليم الابتدائي والثانوي، كما أن الانتظام في الدراسة إلزامي بمعظم البلدان فيما بين سن ٥ سنوات و ١٦ سنة. ومن ثم، فإن الجماعة الكاريبية قد اهتمت على نحو خاص بأحكام اتفاقية الطفل من أجل تيسير وصول كافة الأطفال للتعليم.

١٥ - **السيد لاند** (النرويج): قال إنه لا يوجد في الواقع أي بلد يعيش فيه الأطفال بمبعد عن العنف. والعنف البدني والعقلي ضد الأطفال يجري ارتكابه في المترل وفي الأسرة، وكذلك في المدارس والمؤسسات الحكومية وأماكن العمل.

والأطفال يتعرضون للضرب والتحرش والتعذيب وإساءة المعاملة الجنسية والاسترقاق والاتجار. والعنف ضد الأطفال يشكل انتهاكا لمبدأ التمتع بحقوق الإنسان والحريات من قبيل الحق في الصحة والحياة الخاصة، وكذلك الحق في الحياة بالكثير من الحالات.

١٦ - ودراسة الأمم المتحدة على يد خبير مستقل تشكل خطوة هامة نحو إنهاء الصمت إزاء العنف ضد الأطفال. وحكومة النرويج تتطلع إلى دراسة التقرير النهائي في هذا الشأن، ولا سيما قضية كفالة مسؤولية الدولة. والجهود ذات الصلة لا يجوز لها أن تنتهي بإصدار التقرير، مع هذا. وتوصيات هذه الدراسة ينبغي لها أن تكون واضحة، مع استكمالها بمقترحات موضوعية ملائمة يجري تنفيذها.

١٧ - وحكومة النرويج قد وضعت استراتيجية لمكافحة إساءة معاملة الطفل جنسيا وبدنيا، مما يتضمن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع مثل هذه الإساءة في المعاملة والإفصاح عنها، إلى جانب زيادة المساعدة المقدمة إلى الأطفال وأسرهم، فضلا عن تعزيز البحوث والتأهيلات المهنية. وحظر كافة أشكال العقوبات الجسدية يمثل خطوة هامة نحو إنهاء العنف ضد الأطفال. ومنذ عام ١٩٨٦، كان هناك حظر واضح على تعريض الأطفال لهذه العقوبات في النرويج.

١٨ - وآليات حقوق الإنسان بمجلس أوروبا مصممة على توفير حماية عادلة للأطفال. والجمعية البرلمانية قد طالبت بأن تصبح قارة أوروبا خالية تماما من العقوبات الجسدية للأطفال، في أسرع وقت ممكن. ولا بد للدول الأعضاء أن تمكّن الأطفال من المشاركة على نحو نشط في الكفاح من أجل تحقيق هذا. والمشاركة النشطة للأطفال تعد في حد ذاتها بمثابة علاج لمسألة العنف. وليس من الجائز على الإطلاق أن يظل الأطفال كائنات غير مرئية، أو أن يُسمح بجعلهم كذلك، فالأطفال غير المرئيين فريسة سهلة أمام مرتكبي العنف.

١٩ - والأطفال يتسمون بضعف خاص غيب حالات الحروب والصراعات المسلحة، حيث يتصاعد العنف المادي والعقلي والجنسي، وحيث تنهار الهياكل الاجتماعية وشبكات الأمان. والنرويج قد رحبت بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراح المسلح. وينبغي تزويد آليات الإبلاغ والرصد المتعلقة بالأطفال في الصراع المسلح بالموارد الضرورية للاضطلاع بولايتها بطريقة فعالة واضحة. وثمة حاجة إلى متابعة التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة فيما يتصل بأهمية المشاركة المستمرة من قبل مجلس الأمن، ووزع مستشاري حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، وإدراج موضوع الأطفال وقضاياهم بكافة أنحاء هذه العمليات، إلى جانب تحقيق التزام المجتمع المدني والتفاعل معه.

٢٠ - **السيد خوشناو** (العراق)قال إن معاناة أطفال العراق لا حد لها؛ فبالإضافة إلى تكاثر الصدمات التي تعرضوا لها طوال ثلاثة عقود من الحرب والحظر، كان هؤلاء الأطفال يعانون يوميا من أعمال القتل والإصابة والإعاقة أثناء اعتداءات الإرهابيين وانفجارات الألغام الأرضية. ومع هذا، وفي إطار تشجيع الدولة والأقارب، تمكن الأطفال من مواصلة تعليمهم ومن المشاركة في الجهود المتصلة بإعادة بناء البلد. وثمة تدابير يجري اتخاذها اليوم من أجل تعزيز وتعضيد حقوق الأطفال في العراق، حيث يجري إدراج نص بشأنهم في مشروع الدستور. وعلى سبيل المثال، تسعى الحكومة إلى سن التشريعات اللازمة، أو تعديل التشريعات القائمة، بهدف القضاء على العنف ضد الأطفال، بالإضافة إلى زيادة أعداد مؤسسات رعاية الطفل وإعادة النظر في تمويلها. والعراق قد أعلن أنه ينوي الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح،

وذلك عند تشكيل الحكومة الجديدة.ومن المطلوب من المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، أن يضطلع بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية بالعراق فيما يتعلق بإيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال العراقيين من أجل تخفيف معاناتهم وتهيئة حياة مستقرة بالنسبة لهم. وثمة شكر لجميع من قدموا مساعدتهم بالفعل في هذا السبيل، ومن المأمول فيه أن تستمر جهود المساعدة هذه إلى حين وصول العراق إلى مرحلة الاستقرار والأمن.

٢١ - **السيد نكنغيي** (بوروندي): قال إن وفد بوروندي يشعر ببالغ القلق إزاء محنة الأطفال في الصراعات المسلحة وهناك حاجة إلى زيادة التوعية وتعبئة الرأي العام لمساعدة هؤلاء الأطفال. ويجب أن تُنشأ آلية لهذا الغرض أيضا. ووفد بوروندي يرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة (A/60/335) في هذا الشأن. علاوة على ذلك، وكما جاء في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن فيما يتصل بحماية المدنيين أثناء الصراع المسلح (S/2004/431)، لا يزال من الضروري أن توضع ''تدابير جديدة لتشجيع مسؤولية الجماعات المسلحة والعناصر الفاعلة غير الرسمية'' (الفقرة ١٦).

٢٢ - ولقد تحققت تطورات إيجابية عديدة منذ انتهاء الفترة المشمولة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (A/59/695-S/2005/72). وثمة طرفان من الأطراف المذكورة في التقرير قد تحولا إلى حزبين سياسيين، مما أدى إلى ضم محاربيهما إلى الثكنات، وهذا الطرفان هما: المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية الذي يرأسه ليونارد نيانغوما، واللجنة الوطنية لمناصرة الديمقراطية - قوات الذود عن الديمقراطية برئاسة بيير تكورونزيزا. وتجري، في الوقت الراهن عمليات التسريح وإعادة الدمج، مما يشمل الأطفال الجنود السابقين. وحكومة بوروندي تهيب بالمجتمع الدولي أن يقوم، على نحو معزز، بمساندة جهودها الرامية إلى إعادة دمج هؤلاء الأطفال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

٢٣ - ومن المأمول فيه لدى الحكومة أن يقوم الطرف المتبقي الذي لم يضع السلاح بعد، وهو حزب تحرير شعب هوتو - القوات الوطنية للتحرير، بالشروع في التفاوض من أجل إنهاء النزاع في بوروندي بصورة قطعية، مع تهيئة حل لمشكلة الأطفال في حالات الصراع المسلح. ولقد اضطلعت الحكومة، في نهاية المطاف، بتوجيه نداء للحركة المعنية حتى تكف عن تجنيد الأطفال أو عن إتيان أي عمل قد يقوض من سلامة ورفاه الأطفال في بوروندي.

٢٤ - **السيد المكراد** (الكويت): قال إنه يود أن يؤكد أهمية الأهداف المذكورة في ''عالم مناسب للأطفال''، مما يمثل، إلى جانب نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، خطوة كبيرة نحو إنجاز الالتزامات المضطلع بها في مؤتمر قمة الألفية. وثمة أهمية كبيرة أيضا للقيام على نحو منتظم بجمع معلومات عن حالة العنف ضد الأطفال، ومن المأمول فيه في هذا الصدد أن يستكمل التقرير النهائي للخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة في هذا الشأن. والكويت تضم مجتمعا شابا يتسم بتوفر اهتمام مبكر بالأطفال من خلال ما تضعه شتى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خطط وبرامج تتصل بالأطفال، ولقد أدى هذا الاهتمام إلى شغل البلد لمرتبة رفيعة على صعيد التنمية البشرية. ورابطات الكويت العديدة، التي تعتني بالأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين، تعمل أيضا على كفالة دمج هؤلاء الأطفال في المجتمع وتمتعهم بنفس الحقوق التي يحظى بها سائر الأطفال.

٢٥ - واهتمام الكويت بالأطفال قد تخطى حدود إقليمها؛ فلقد أنشأت الرابطة الكويتية للنهوض بالأطفال العرب، كما أنها ما فتئت تنشر مجلة معنية بهؤلاء الأطفال العرب لفترة تناهز ٢٠ عاما، بالإضافة إلى مشاركتها في المؤتمرات

والندوات الدولية التي تتناول المواضيع الخاصة بالأطفال. ولقد انضمت الكويت إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، كما أنها صدقت على البروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية، وذلك فضلا عن انضمامها لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الطفل واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وفي ضوء حجم المشاكل التي لا تزال تواجه الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم، يلاحظ أنه قد حان الوقت لقيام المجتمع الدولي بإعادة حشد جهوده الرامية إلى كفالة تنفيذ نص وروح الاتفاقيات التي تستهدف حماية حقوق الأطفال وتأمين مستقبلهم.

٢٦ - **السيدة أوتاني** (اليابان): قالت إن المجالات المستهدفة الرئيسية الأربعة، التي وردت في خطة العمل المعتمدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المتصلة بالطفل - وهي تشجيع الحياة الصحية، وتوفير تعليم رفيع المستوى، والحماية من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - تشكل مجالات هامة فيما يتصل ببناء عالم مناسب للأطفال، وهذا يمثل في حد ذاته خطوة كبيرة نحو الوفاء بالالتزامات التي أعرب عنها في مؤتمر قمة الألفية. وثمة تقدم سبق إحرازه في تلك المجالات، ومع هذا، فإنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تخفيف حدة معاناة الأطفال على صعيد العالم بأسره.

٢٧ - واليابان قد اتخذت من جانبها تدابير محددة لكفالة التنفيذ الفعال لاتفاقية حقوق الطفل، كما أنها قد قامت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بالتصديق على بروتوكول هذه الاتفاقية الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة. وهي قد سنت قوانين جديدة، وأعادت النظر في القوانين القائمة، إلى جانب قيامها بوضع خطة عمل وطنية لمكافحة إساءة معاملة الأطفال جنسيا واستغلالهم والاتجار بهم، وذلك مع التصدي بصفة خاصة لتلك المشكلة المطردة التي تتعلق ببغاء الأطفال من خلال الـ ''انترنت''. ولقد اتخذت اليابان أيضا تدابير شاملة لمحاربة الاتجار في الأشخاص، مما تضمن إدخال تعديل على قانونها الجنائي، وتعاونها في اتخاذ إجراءات دولية في هذا السبيل مع سائر البلدان والمنظمات العقائدية، وأيضا من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

٢٨ - وبالنسبة لليابان، يعني الأمن البشري حماية الفرد والعمل على زيادة تمكينه. وكان هذا أساس قيام البلد بدعم السلام في أفريقيا على المدى القصير الأجل، مما تضمن مساهمته في الجهود الدولية المبذولة لمساندة إعادة التأهيل المجتمعي، وتوفير المساعدة اللازمة في سيراليون ورواندا وشمال أوغندا، ودعم السلام بالسودان، حيث قدمت اليابان منحة طارئة، وتعزز الأسرة من خلال دعم الأسر المعيشية المتأثرة بالأزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ضوء قيام مجلس الأمن، في هذا الصدد، بإنشاء آلية للرصد والإبلاغ فيما يتصل بالأطفال في حالات الصراع، يلاحظ أن هناك تطلعا نحو تنفيذ هذه الآلية في وقت مبكر.

٢٩ - ومن المؤكد أن الأطفال يتسمون بضعف خاص إزاء الكوارث الطبيعية، ومن ثم، فإن اليابان قد اضطلعت بالنشاط اللازم، في إطار التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، في مجال مساندة ضحايا الموجة السنامية في المحيط الهندي والزلازل الأخيرة بباكستان، وذلك بطرق تتضمن تقديم مساعدة طارئة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣٠ - **السيد أنشور** (إندونيسيا) تولى رئاسة الجلسة.

٣١ - **السيدة توماس** (كوبا): قالت إن ما تحقق في مجال تحسين حالة الأطفال في العالم يعد بالغ الضآلة بالنسبة للتحديات القائمة. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، بصفة خاصة، تقرير الأمين العام (A/60/175)، الذي يتضمن

إحصاءات تبرز قسوة الظروف التي يعاني منها ما يقرب من نصف أطفال العالم، الذين يبلغ عددهم ٢ بليون. وهناك حاجة ملحة بالتالي لمواجهة الأسباب الحقيقية لهذه المعاناة، وهي أسباب ترجع إلى عدم عدالة النظام الدولي، والمراد تزايد الفوارق الناجمة على هذا النحو بين الأغنياء والفقراء.

٣٢ - والتنمية الاجتماعية هي الأسلوب الوحيد، في الواقع، لمعالجة جذور الفقر فيما بين الأطفال، والقيام على نحو فعال بالتصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر عليهم. وفي هذا المنحى، يراعى أن المبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، التي كانت كوبا من أوائل البلدان التي وقعت عليها، توفر أنسب الطرق للاضطلاع بالعمل اللازم. وبناء على هذا، عمدت كوبا، في الواقع، إلى وضع تدابير لتحسين حالة الأطفال، وذلك في إطار استلهام فلسفة جديدة على الصعد الاجتماعية والثقافية والسياسية.

٣٣ - وفي كوبا، يحصل الأطفال بمعدل ١٠٠ في المائة على كافة الخدمات الصحية، في حين أن ما يبلغ ٩٩,٤ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية يترددون على المدارس، وذلك في ضوء الاستفادة من نسبة بين التلاميذ والمدرسين تبلغ ٢٠ إلى ١. وبالإضافة إلى ذلك، يضم البلد في كافة إنحائه فصولا للفن والمسرح والرقص والموسيقى.

٣٤ - وجهود كوبا قد تعرضت للتعوق، مع هذا، بفعل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرض عليها، والذي جعل من الصعب عليها أن تحصل على الأدوية والتكنولوجيا، أو أن توفر استحقاقات اجتماعية أرفع شأنا. ولا تزال كوبا، رغم ذلك، مصممة على بذل كل ما يمكن من أجل العمل على تهيئة عالم مناسب للأطفال.

٣٥ - **السيد الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يضم مجتمعا شابا، ومن ثم، فإنه يولي الأولوية للأطفال ورعايتهم، كما يتضح في خطته الوطنية وأنهج سياساته التي تستهدف تحسين حالة الأطفال. ولقد شكلت لجنة رفيعة المستوى معنية بالأطفال لتناول كافة القضايا المتصلة بهم، ومتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، فضلا عن تنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالأطفال التي عقدت في عام ٢٠٠٢. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قدمن خطة وطنية لحماية الأطفال من العنف وإساءة المعاملة والإهمال والاستغلال، وذلك إلى رئيس جمهورية سوريا وحكومتها. ومن جراء الجهود الوطنية المضطلع به لصالح الأطفال، حدثت تحسنات كبيرة في المؤشرات الصحية، بما فيها معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة. ولفترة تزيد عن ثلاثة عقود، سعت الحكومة بالإضافة إلى ذلك، في جملة أمور، إلى ربط التعليم بالتنمية المستدامة مع جعله ميسور الوصول بالنسبة للجنسين. والتعليم الأولي إلزامي، وقوانين العمل السورية تحظر عمالة أي شخص دون الخامسة عشرة، وذلك في حين أن القانون الجنائي يتضمن عقوبات رادعة بالنسبة للعنف ضد القصر.

٣٦ - واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري قد أدى، مع هذا، إلى آثار وخيمة بالنسبة لمعيشة الأطفال السوريين، كما أنه كان بمثابة عقبة كؤود فيما يتصل بحقوقهم بموجب الاتفاقية، ولقد فرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية، كما أنهم حرموا من حرية الوصول إلى المعلومات، فضلا عن تعرضهم لنقص شديد في المرافق الصحية المتاحة. ومن المؤسف أن ممثل الأمين العام الخاص للأطفال والصراعات المسلحة لم يتمكن هذا العام، ولا في الأعوام الماضية، من الإبلاغ عن قمع وقتل الأطفال الفلسطينيين على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية. وثمة أمل، مع هذا، في أن يتلقى العنف المرتكب ضد الأطفال في الجولان السوري المحتل من قبل نفس هذه السلطات ما يستحقه من اهتمام في التقرير النهائي للخبير المستقل المعني

بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. وبغية استحداث استراتيجية شاملة منتظمة للقضاء على تيار العنف المتزايد ضد الأطفال، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يجوز على الإطلاق أن يكون هناك أي مجال لازدواج المعايير أو الانتقائية عند مواجهة القضايا المتصلة بالأطفال المتأثرين بالصراع المسلح والاحتلال الأجنبي في أي بقعة من بقاع العالم.

٣٧ - **السيدة هينودا** (الجزائر): قالت إن المعدل شبه الشامل للانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل يشكل دليلا واضحا على تلك الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لحماية الأطفال. وفيما يتصل بكل هذا، وعلى الرغم من اطراد توافق الآراء الدولي بشأن هذه القضية، يلاحظ أن حالة الأطفال لا تزال غير مستقرة إلى حد كبير بالكثير من بلدان العالم. وفي الواقع، وحيث أن الأطفال يعتبرون أشد الفئات ضعفا، فإن من الملاحظ أنهم كانوا بمثابة الضحية الرئيسية للفقر والأوبئة والنزاعات المسلحة. ولقد تعرضت الملايين منهم لكافة أشكال الاستغلال، حيث كانت بلا مأوى أو تعليم أو وطن، إلى جانب استخدامها كأطفال جنود. ولما كانت سبعة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية تتعلق بالأطفال مباشرة، فإن من المؤكد أن الوصول للتعليم والرعاية الطبية والمياه المأمونة والمسكن يشكل أيضا جزءا من حقوق الإنسان.

٣٨ - ولقد أصبحت أفريقيا بالفعل مدركة للقضايا ذات الشأن، وبالتالي، فإنها قد قامت، في إطار رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، باعتماد ميثاق حقوق ورفاه الطفل، كما أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كانت قد وضعت، في نفس الوقت، لتكون بمثابة إطار شامل للقضاء على العقبات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه التنمية الكاملة للأطفال الأفريقيين. ولما كانت أفريقيا تفتقر مع هذا للوسائل اللازمة للتصدي لكافة التحديات التي تعترض سبيلها، فإنها أصبحت تعتمد على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على نحو مشترك من أجل تقليل الآثار السلبية للعولمة بالنسبة للبلدان النامية، وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وإعادة صوغ أعمالها حول قضية الحق في التنمية.

٣٩ - ومنذ الاستقلال، قامت الجزائر من جانبها بإعطاء الأولوية للرعاية الاجتماعية والرفاه المتصلين بالأطفال، وقد قامت لتحقيق هذه الغاية بتنفيذ خطط العمل الدولية الرامية إلى الحد من وفيات الرضع، وتحسين حالة الأطفال الغذائية، وتشجيع وصول الكافة للتعليم الأساسي، وتوفير المساعدة اللازمة للأطفال الذين يعيشون في إطار أحوال عسيرة. ولقد اضطلعت الجزائر بمشاركة نشطة في العملية التحضيرية المتعلقة بدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالأطفال، كما أنها لم تدخر أي جهد في سبيل تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في هذه المناسبة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قدمت الجزائر تقريرها الدوري الثاني للجنة حقوق الطفل؛ كما أنها قد صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ وذلك إلى جانب ردها في الوقت المناسب على الاستبيان المقدم من أجل الإعداد لدراسة الأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال.

٤٠ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا) استأنف رئاسة الجلسة.

٤١ - **السيدة تنكوبا** (بيرو): قالت إن الهدف الرئيسي للتنمية يتمثل في رفاه الأطفال والشباب، ممن ينبغي احترام حقوقهم تبعا لذلك، ولا سيما عن طريق قيام الدولة بوضع خطة عمل استراتيجية تتضمن عزو الأولوية للقضاء على الفقر والحد من التفاوتات الاجتماعية من خلال اتخاذ تدابير مناسبة من تدابير السياسة العامة. وبيرو تضطلع، من أجل هذا، بتنفيذ خطة عمل وطنية تتصل بالأطفال والمراهقين للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠، وهي خطة موضوعة بالتشاور مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وتستهدف هذه الخطة

إدخال تغييرات هيكلية في أحوال الأطفال والمراهقين، وهي أحوال لا تزال تتسم بالتفاوتات الاجتماعية وغير الاجتماعية، وكثيرا ما تؤدي إلى التعرض للعمالة المبكرة، والتخلف عن الدراسة، والاستغلال الاقتصادي والجنسي، وإدمان المخدرات، والإسراف في المسكرات، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الأولويات الرئيسية لدى بيرو، مكافحة الفقر والحد من التفاوتات الاجتماعية، وهي تسعى تحقيقا لهذه الغاية إلى تحسين الصحة والتعليم والأمن الغذائي والأحوال الأسرية والرعاية المجتمعية، كما أنها توفر الحماية من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة، إلى جانب اضطلاعها بإشراك الشباب في صنع القرار.

٤٢ - ولقد شنت بيرو مؤخرا حملتين وطنيتين: أولاهما لتعزيز حق كل طفل في الحصول على اسم وعلى هوية من أجل القيام بصفة خاصة بتشجيع تسجيل كافة المواليد؛ وثانيتهما لتهيئة ثقافة تتضمن احترام الأطفال والشباب في إطار الامتثال لسياسة البلد التي تشمل مكافحة العنف ولا سيما ضد الشباب.

٤٣ - والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ من شأنها أن تمكن كل بلد أو منطقة من وضع برامج واستراتيجيات مستهدفة، مع تكييفها وفق الأحوال الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النهج الشامل المتعلق بنوع الجنس في هذه الخطة سيكون ذا جدوى فيما يتصل بتشجيع المساواة، والسعي لاستئصال جميع أشكال العنف والتمييز ضد البنات والنساء، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الجدير بالتأكيد مرة أخر أن بيرو ملتزمة بتعزيز حقوق الأطفال والشباب.

٤٤ - **السيد هانسون** (أيسلندا): قال إن أيسلندا لا تزال ملتزمة تماما بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، مما سبق لها أن صدقت عليه. ومن الجدير بسائر البلدان أيضا أن تصبح أطرافا في تلك الصكوك. وثمة ترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعلن عنها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن الأطفال من خلال تحويل هذه الالتزامات إلى سياسات واستراتيجيات وطنية.

٤٥ - والعنف ضد الأطفال قائم بجميع المجتمعات بدرجات متفاوتة. وأيسلندا قد أعزت واجبا واضحا للأبوين يتمثل في حماية الأطفال من العنف، كما أنها قد حظرت عليهما توقيع أية عقوبة جسدية عيهم. وأيسلندا تحث مرة أخرى الدول الأعضاء، التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية مماثلة، أن تقوم بذلك، وأن تتولى أيضا عكس أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) في جهودها الهادفة إلى كفالة سلامة وأمن الأطفال في مناطق الصراع. وأيسلندا تساند الأعمال التي يجري الاضطلاع بها اليوم في منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن، كما أنها تؤيد الجهود المبذولة على الصعيد الدولي من أجل مكافحة الاستغلال التجاري الجنسي للأطفال والاتجار بهم والإساءة إليهم جنسيا، مما يعد من أكبر التهديدات التي يتعرض لها الأطفال في العالم.

٤٦ - وبشأن الأطفال الذين لا يحظون برعاية والدية، تجدر بالذكر تلك التوصية المقدمة من اللجنة الوزارية المعنية بحقوق الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات من مؤسسات الإقامة، وهي لجنة تابعة لمجلس أوروبا، ومن الجدير بالتأييد ما أوصت به لجنة حقوق الطفل من وضع مجموعة من المعايير لحماية الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية وتوفير عناية بديلة لهم، مع قيام الجمعية العامة بالنظر في هذه المعايير في عام ٢٠٠٦. وأيسلندا تعلق أهمية أكيدة على الأعمال المتصلة بصون حقوق ومصالح الأطفال، مما هو منعكس في زيادة

مساهمتها على نحو كبير في منظمة رعاية الطفولة في عام ٢٠٠٥.

٤٧ - **السيدة كارفالهو** (البرتغال) تولت رئاسة الجلسة.

٤٨ - **السيد العفيفي** (عمان): قال إن عمان، التي تؤمن إيمانا راسخا بأن الأطفال يشكلون أساس المجتمع كما أنهم يمثلون غاية للتنمية ووسيلة لها، تعلق أهمية خاصة على هؤلاء الأطفال ورفاههم. وحكومة عمان قد اعتمدت بالتالي برامج وخطط تتضمن مساعدة الخبراء، وذلك لصالح الأطفال، مما تضمن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية الطفل باعتبار ذلك جزءا من استراتيجية شاملة لرصد متابعة وتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل. ولقد أدرج مخطط للعناية بالأيتام، كما أن دور الحضانة بكافة أنحاء البلد تضطلع بدور هام سابق على مرحلة الدراسة فيما يتصل بتنمية قدرات الطفل على التعلم. وبرنامج العمل الوطني المعني بالأطفال يشكل أيضا تأكيدا لتصميم البلد على متابعة جهوده وعلى تحقيق النجاح، مما يضاف إلى ما سبق تحقيقه من نجاح بالفعل في مجال الرعاية الصحية الأولية، على سبيل المثال، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. ولقد اضطلعت وزارات مختلفة ببرنامج للأسر يتعلق بالتغلب على مشاكل صغار الأطفال، كما عقد مؤتمر عن العنف ضد المرأة، بالاشتراك مع اليونيسيف، مما يمثل خطوة إيجابية نحو ربط مثل هذا العنف بحقوق الإنسان.

٤٩ - ومن الجدير بالفخر أن انتهاكات حقوق الأطفال غير معروفة في عمان، فهذا البلد يمتثل لكافة الصكوك الدولية المتعلقة بهذا الشأن. ولقد انضم إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٧، كما أنه صدق على بروتوكوليها الاختياريين في نهاية عام ٢٠٠٤. ولقد شكلت أيضا لجان لزيادة التوعية بأحكام الاتفاقية فيما بين القائمين برعاية الأطفال. والتقارير الدولية بشأن حالة الأطفال في عمان تشهد على ما حققه هذا البلد من نتائج ناجحة على صعيد الأطفال، حيث يتوفر هناك التزام كامل بهم.

٥٠ - **السيدة كلزهانوفا** (كازاخستان): قالت إن التنفيذ العملي لاتفاقية حقوق الطفل ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن الأطفال تتوقف على مدى فعالية المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان ذات الحاجة. وعلى الرغم من إحراز شيء من التقدم في مجال تحسين حالة الأطفال، فإنه لا تزال هناك مشاكل باقية. والنهوض بالمرأة والطفل يشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج التنمية الوطني بكازاخستان. والحكومة قد عززت تشريعاتها من أجل تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، كما أنها تتخذ الخطوات اللازمة لتحسين وصول الأطفال للتعليم والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية. ولا يوجد تفاوت بين الجنسين في التعليم، والتعليم الابتدائي إلزامي لكل من الأولاد والبنات.

٥١ - وكازاخستان قد اتبعت نهجا متعدد القطاعات لتشجيع حقوق الأطفال، كما أنها سعت لإشراك مختلف المنظمات غير الحكومية وحركات الشباب. ولقد وضعت برامج حكومية في عدد من المجالات، مما يتضمن الحماية القانونية وإصلاح الرعاية الصحية، كما يجري في الوقت الراهن، بالاشتراك مع اليونيسيف، تنفيذ مشروع يتصل بتعليم الأطفال والمراهقين قواعد السلوك على نحو لا يتسم بالعنف. وثمة تطبيق أيضا لخطة عمل حكومية تستهدف مكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص. وثمة إنجازات أخرى تتضمن إنشاء مراكز للأزمات من أجل ضحايا العنف من الإناث والأطفال، واعتماد قانون بشأن منع جنوح الأحداث وإهمال الطفل والأطفال بلا مأوى. ويجري في الوقت الراهن صوغ مشروع قانون بشأن العنف العائلي.

٥٢ - وحكومة كازاخستان تعالج هذه المشاكل في إطار تعاون وثيق مع المنظمات الدولية وشتى وكالات الأمم

المتحدة المتخصصة. وهي تسلم بالأعمال الباهرة التي اضطلعت بها اليونيسيف، وهي ما فتئت تقدم مساهمات طوعية لهذه الوكالة في السنوات الأخيرة.

٥٣ - **السيد إسرائيلي** (إسرائيل): قال إن حكومته ملتزمة بالمبادئ الواردة في إعلان حقوق الطفل وفي نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال.

٥٤ - وإسرائيل قد أقامت هيكلا أساسيا عرضيا لتعزيز جهودها الرامية إلى تشجيع وحماية الأطفال، وهي تضطلع بتنسيق الكثير من جهودها مع المنظمات غير الحكومية، التي تشمل رابطة معنية بتخطيط وتنمية الخدمات المتعلقة بالقصر المعرضين للخطر. والطابع التعددي للمجتمع الإسرائيلي يتضمن تحديات فريدة إزاء وضع سياسات لحماية الأطفال. وفي محاولة من جانب إسرائيل للاتسام بالفعالية مع الاستجابة أيضا للدواعي العرقية، يلاحظ أن إسرائيل تقوم بوضع برامج مكيفة من أجل البدو وسائر الجماعات السكانية.

٥٥ - ورعاية الأطفال تمثل موطن اهتمام شامل. وإسرائيل تقدم دورات تدريبية بشأن مجموعة كبيرة من القضايا المتعلقة بالأطفال، وهي مستعدة بكل سرور أن تتقاسم تجربتها مع المجتمع الدولي.

٥٦ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن الاهتمام المطرد بقضايا وشواغل الأطفال يشكل دليلا واضحا على زيادة إدراك حقوق الأطفال، والرغبة في حماية تلك الحقوق، كما يتضح ذلك في المشاريع والبرامج المنفذة بالاشتراك مع الأمم المتحدة. والاهتمام الدولي والإقليمي بحقوق الأطفال قد تبلور، في نهاية المطاف، في عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن الأطفال في عام ٢٠٠٢، واعتماد خطة العمل المعنون ''عالم مناسب للأطفال''، التي تعززت مجالاتها المستهدفة الرئيسية الأربعة بموجب الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع هذا، فإن عمليات التنسيق والشراكات الإقليمية والدولية، التي تتسم بمزيد من القوة، لا تزال أكثر الوسائل نجاحا فيما يتعلق بمواصلة الجهود التي بُذلت بالفعل.

٥٧ - والسودان كان من بين أولى الدول التي وقعت وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل، كما أنه قد وقع مؤخرا البروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية. ومن خلال خطة عمل وطنية، أحرز تقدم كبير في مجالات الصحة والتعليم والإمداد بمياه الشرب المأمونة، كما كان ثمة استمرار في سن التشريعات ذات الصلة وتوفيقها مع الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين. وإنشاء المجلس الوطني لرعاية الكفل قد قدم أيضا إطارا مؤسسيا لتخطيط البرامج والمشاريع المتصلة بالطفل ورعايتها والإشراف عليها، في حين أن توقيع اتفاق السلام الشامل قد أتاح تهيئة مناخ موات للتنمية. ولقد شُرع في برامج ومخططات لإعادة دمج الأطفال المتأثرين بالحرب، ومن المتوخى أن تقدم اليونيسيف في هذا الصدد دعما فعالا، فالسودان يحظى بالفعل بتعاون وثيق مع هذه المنظمة. ومن المنشود، في نهاية المطاف، أن يقوم المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الممارسات الإسرائيلية التي أفضت إلى معاناة وحرمان الأطفال الفلسطينيين الأبرياء؛ ومن الواجب أن تكفل حقوق هؤلاء الأطفال الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة وفي دولة مستقلة.

٥٨ - **السيد كاريا واسام** (سري لانكا): قال إن الحكومات عليها التزام مستمر ببناء عالم صديق للطفل، وفقا للإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة المعنونة ''عالم مناسب للأطفال'' ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد وصفت استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة باعتباره تهديدا متزايدا يتطلب اهتماما عالميا عاجلا. وسري لانكا تتوقع من وكالات الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها فيما يتصل بالأطفال والصراع المسلح، كما أنها قد طالبت بفترة ولاية جديدة للممثل الخاص للأمين العام للأطفال

والصراعات المسلحة، إلى جانب استمرار تمويل مكتب الممثل الخاص من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٥٩ - ووفد سري لانكا يشعر بالاغتباط حيث أن الفقرة ٨ من الوثيقة A/60/335 قد ألقت الضوء على جانب هام من جوانب ممارسة الأمم المتحدة المتعلقة بحصر الأطراف في الصراعات المسلحة، كما أن الفقرة ٥١ من ذات التقرير قد أوضحت ذلك الدور الحساس الذي يضطلع به الممثل الخاص في إشراك كلا من الحكومات والجماعات المتمردة. وعلى الرغم من ضرورة إقامة الحوار اللازم مع المتمردين، فإنه يجب الاضطلاع بموازنة عملية بين هذه الضرورة والالتزام الغالب في إطار القانون الدولي بحماية الأطفال ووقف الانتهاكات الجسيمة المستمرة. ولقد حان الوقت لقيام الأمم المتحدة بالترويج لسياسة لا تبيح أي تسامح مع منتهكي حقوق الطفل، إلى جانب عدم تزويدهم بأي غطاء من الشرعية قد يتحقق من خلال تفاعلاتهم مع ممثلي الأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية. وثمة ثناء إزاء ما بُذل في هذا الصدد من جهود تتعلق بالزعامة من قبل المجتمع الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة منظمة رصد حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وائتلاف وقف استخدام الأطفال الجنود.

٦٠ - ووفد سري لانكا يرحب بالتذكير في الفقرة ١١ من التقرير بأن بعض الأطفال المرتكبة ضد الأطفال تشكل جرائم حرب. ومن رأي سري لانكا أن تجنيد الأطفال على يد الجماعة المسلحة المسماة ''نمور تاميل إيلام للتحرير'' يتضمن أربعة انتهاكات خطيرة، وهي الاعتداءات على المدارس والمراكز المدنية؛ وخطف الأطفال؛ وحرمان الأطفال من الوصول إلى الخدمات الإنسانية؛ واستخدام الأطفال في الصراع المسلح.

٦١ - وحكومة سري لانكا تود أن تثني على مجلس الأمن والأمين العام والممثل الخاص إزاء ما قدموه من تنبيه، عن طريق قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بأنه يجب أن تتخذ إجراءات عقابية ضد انتهاكات حقوق الأطفال في الصراع المسلح. والحكومة تضطلع بالعمل اليوم مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تشكيل فرقة عمل معنية بالرصد والإبلاغ، كما هو وارد في القرار.

٦٢ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا) استأنف رئاسة الجلسة.

٦٣ - **السيد أوتارا** (بوركينا فاسو): قال إن التنمية الاجتماعية قد أصبحت بمثابة أولوية رئيسية لدى الحكومات بالبلدان النامية. وبوركينا فاسو قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠، كما أن الحكومة قد وضعت إطارا استراتيجيا للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ من أجل تشجيع الأطفال، ووفقا لنتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وهي تنوي أيضا أن تتبع سياسة تتسم بعدم التسامح إطلاقا مع تشويه الأعضاء التناسلية للبنات. وفي ضوء انتشار الاتجار بالأطفال في منطقة أفريقيا الفرعية، يلاحظ أنه قد تم التوقيع في أبيجان مؤخرا على اتفاقية لمنع الاتجار في الأشخاص، بهدف وضع استراتيجية إقليمية في هذا الصدد. وفيما يتصل بحماية الأطفال المهملين في بوركينا فاسو، تتولى إدارة الخدمات الاجتماعية اليوم رصد ما يقرب من ٦ ٠٠٠ طفل.

٦٤ - وبوركينا فاسو تؤيد الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المتعلقة بالأطفال، وهي تأمل في أن تتم الموافقة على الإصلاح الذي شرعت فيه اليونيسيف من جانب أعضاء مجلسها التنفيذي. والشركاء الوطنيون لليونيسيف قد وضعوا خطة بشأن حقوق الأطفال في ميادين التعليم والصحة والاتصال من أجل التنمية والأنشطة الثقافية، وذلك لدعم أعمال الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وبوركينا فاسو قد شكلت أيضا برلمانا للأطفال، حيث يُسمح لممثلي هذا البرلمان بحضور

جميع المداولات الوطنية بشأن حقوق الأطفال وبيان وجهات نظره. ولقد اضطلعت الحكومة أيضا بعدد من الإجراءات للتقليل من انجراحية الشباب إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الحري بالسياسات الإنمائية في كل مجال أن تستهدف الحد من الفقر وتوفير الأمن اللازم حتى يعيش الأطفال في كافة البقاع حياة أكثر طولا وصحة وأمنا.

٦٥ - **السيد روكولاكا** (فيجي): قال إن ثمة ١٩٠ دولة قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، وانضمت إليها منذ بداية سريانها في عام ١٩٩٠. وأعضاء المجتمع الدولي بحاجة إلى تعاون كل منهم مع الآخر من أجل تحديد الحلول وتخصيص الموارد لمختلف المشاكل من قبيل إساءة المعاملة والعنف والأمراض، مما يؤثر على الأطفال في البلدان النامية بصفة خاصة. ومن دواعي غبطة فيجي أن وكالات الأمم المتحدة تقوم بتوفير الدعم المالي والتقني للدول الأعضاء من أجل مساعدتها في تنفيذ البرامج الوطنية التي تهدف إلى مكافحة تلك المشاكل.

٦٦ - وفيجي قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٣، كما أنها قد شكلت لجنة وطنية معنية بالأطفال من أجل رصد وتنفيذ البرامج والأنشطة. ولقد صدر أيضا قانون للأسرة لتعزيز المسؤولية الوالدية عن الأطفال. ومن منطلق الاعتراف بأن التعليم يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن فيجي قد جعلت التعليم الابتدائي إلزاميا، كما أنها تتخذ الخطوات اللازمة لتيسير وصول الجميع للتعليم الثانوي والمهني والعالي.

٦٧ - وفيجي تواجه عددا من التحديات الصحية، التي تتضمن وفيات الأطفال، ولقد ظل معدل هذه الوفيات ثابتا طوال العقد الماضي. والحكومة قد خصصت أكبر حصة من ميزانيتها السنوية لوزارة الصحة بهدف تنفيذ برامج الوقاية والعلاج والرعاية الصحية، إلى جانب برامج التوعية بشأن الصحة التناسلية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٦٨ - وكانت ثمة دلائل على أن القصر يجري إكراههم على مزاولة العمل، وكذلك على أن الأطفال يتم إغواؤهم للدخول في دائرة صناعة الجنس من قبل أشخاص راشدين محليين وأجانب. وبغية مكافحة هذه المشكلة، قامت فيجي بتوقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة الاسترالية، كما أنها قد صدقت على اتفاقيتين دوليتين لمناهضة عمالة الأطفال. وفيجي تضطلع اليوم باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل توفيق القوانين والسياسات الوطنية مع هاتين الاتفاقيتين.

٦٩ - وفيجي قد أثبتت، في نهاية المطاف، أنها مصممة بحزم على حماية الأطفال من إساءة المعاملة في مجالي الصراع المسلح والاستغلال الجنسي، وذلك بتصديقها على البروتوكولين الاختياريين من أجل وقاية الأطفال من سوء المعاملة ومن الاستغلال الجنسي كذلك. وحكومة فيجي تطالب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية بأن توفر مساعدات مالية وعينية لكفالة تنفيذ هذين البروتوكولين على نحو كامل.

٧٠ - **السيدة فونيزدي أودرمان** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن حكومة البلد قد ركزت سياساتها على العدالة الاجتماعية، وهي تسعى إلى القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي. والسياسات الاجتماعية الوطنية تمثل صكا استراتيجيا لاستئصال التفاوتات والتمييزات وحالات الفقر فيما بين الأطفال والمراهقين. والبلد قد صدق على اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك على البروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية. وفيما يتصل بالحماية، تضم فنزويلا نظاما وطنيا لحماية الأطفال والمراهقين، ويخضع هذا النظام للمجلس الوطني المعني بالأطفال والمراهقين. وثمة

أساس قانوني لهذا النظام في الدستور الوطني والقانون الأساسي المتعلق بحماية الأطفال والمراهقين. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وحدات للرعاية من أجل تناول الشكاوى المتصلة بانتهاك حقوق وضمانات الأطفال والمراهقين، كما وضعت الوثائق اللازمة لمنع بيع الأطفال والاتجار بهم، كما جرى استكمال سجل المواليد. والحكومة قد وافقت على قانون بشأن المسؤولية الاجتماعية للإذاعة والتلفزيون، إلى جانب موافقتها على تشريع من شأنه أن يضفي حماية شاملة للأطفال والمراهقين.

٧١ - والخطة الاجتماعية الاستراتيجية (٢٠٠١-٢٠٠٧)، التابعة لوزارة الصحة والتنمية الاجتماعية، تولد الوعي اللازم بضرورة حماية الصحة، مع إعطاء الأولوية للأنشطة المحلية من أجل تحسين أحوال المعيشة وتحقيق وصول الجميع لخدمات رفيعة النوعية، في إطار تسليط الضوء على الأطفال. والحكومة قد أنشأت صندوق الاستثمار الاجتماعي للوفاء باحتياجات الفقراء والمستبعدين اجتماعيا، بما في ذلك الأطفال والمراهقين والأمهات الوحيدات. والوزارة ما فتئت تنفذ أيضا الخطة الوطنية الاستراتيجية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) منذ عام ٢٠٠١، وهذه الخطة تركز على وقف الانتقال الرأسي ومنع الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة/الإيدز والحمل المبكر والعنف في الأسرة، والحكومة قد أنشأت أيضا نظاما وطنية للصحة العامة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمنع كافة أنواع إساءة المعاملة والعنف.

٧٢ - وبغية حل مشاكل الاستبعاد الاجتماعي، وخاصة استبعاد أفقر القطاعات من المدارس، يلاحظ أن نظام التعليم البوليفاري قد وضع بحيث يتضمن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في إطار خطة سيمونسيتو . ووزارة التعليم تقوم بصوغ مجموعة من السياسات التي تستهدف توفير تعليم رفيع النوعية من أجل الجميع، وذلك من خلال برامج في مجالات من قبيل التعليم منذ المولد وحتى سن السادسة، والرعاية المتكاملة، والتعليم غير التقليدي لأطفال السكان الأصليين، والترتيبات التعليمية البديلة، وبرنامج الوجبات المدرسية.

٧٣ - والمجلس الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين قد وضع مبادئ توجيهية لحماية حقوق العمال والمراهقين، كما أنه قد أذن بالاضطلاع بمتابعة البرنامج الوطني المعني بالأطفال والمراهقين العاملين، فضلا عن المشاركة في هذا البرنامج. وثمة ضمان أيضا لحق الأطفال المهاجرين في التعليم والتدريب، فمن الجائز لكافة الأطفال بفنزويلا أن يواصلوا دراساتهم في المدارس البوليفارية.

٧٤ - وفنزويلا تدين جميع أشكال العنف ضد الأطفال والمراهقين، وهي تلاحظ مع القلق أي تجنيد للأطفال على يد الجماعات المسلحة. وهي تساند كافة المبادرات الرامية إلى تحسين حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، ومن الواجب أن يُبذل مزيد من الجهد بالتالي من أجل إدراج القضايا المتصلة بحماية الأطفال في برامج منظومة الأمم المتحدة. والحد الأدنى للسن في البلد، فيما يتصل بالانتظام في القوات المسلحة والمشاركة في النزاع المسلح، وهو ١٨ عاما. والقانون الوطني يشجع أيضا تدريب وتعليم أعضاء القوات المسلحة في مجال احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأطفال والنساء.

٧٥ - وفنزويلا تدين بكل حزم الاتجار في الأطفال والمراهقين لأغراض تتضمن الاستغلال الجنسي والعمالة القسرية والاسترقاق ونزع الأعضاء. وفي هذا السياق، فإنها قد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليها المتصلين بتهريب المهاجرين والاتجار في الأشخاص. وبغية منع بغاء الأطفال واستخدامهم في المطبوعات الخليعة، يلاحظ أن المجلس الوطني لحقوق

الأطفال والمراهقين قد اعتمد مبادئ توجيهية عامة لحماية الأطفال والمراهقين من إساءة المعاملة الجنسية والاستغلال الجنسي التجاري. ولقد شكلت أيضا لجنة مشتركة بين القطاعات لمكافحة هذه الإساءة للمعاملة الجنسية وذلك الاستغلال الجنسي التجاري.

٧٦ - **السيدة السعدون** (البحرين): قالت إن ثمة اهتماما خاصا مكرسا للأسرة، بما فيها الأطفال، في ميثاق العمل الوطني والدستور بالبحرين. والدولة تعلق أيضا أهمية خاصة على تنمية الشباب بدنيا وأخلاقيا وذهنيا. وعلى الصعيد الدولي، يراعى أن العقد الحالي يتسم بجهود تستهدف تنفيذ التشريعات الخاصة بحقوق الأطفال، مما تطور بمعدل مدهش خلال العقد الماضي أو نحوه، وذلك من أجل بلوغ أهداف من قبيل تلك الأهداف المقترحة في تقرير الأمين العام المعنون ''نحن الأطفال: استعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل'' (A/S-27/3). ومن الضروري، بالتالي، أن يحول توافق الآراء السياسي بشأن الأطفال إلى إجراءات عملية حيث يجري القيام، في سياق ذلك الإطار الأوسع نطاقا الخاص بحقوق الإنسان، بمتابعة حقوق الأطفال والأهداف الإنمائية المحددة المتصلة بهم، على أفضل وجه ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن الاضطلاع بدور مؤثر من جانب برامج الأطفال والبرامج المقدمة لدعم الأسر، والتي تتسم بحسن التكامل. والأهداف الإنمائية للألفية ترتبط ارتباطا وثيقا بالالتزامات الرئيسية المعلنة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المتعلقة بالأطفال، التي عقدت في عام ٢٠٠٢، وثمة ستة من هذه الأهداف ترتبط مباشرة بالأطفال.

٧٧ - والبحرين قد انضمت في عام ١٩٩٢ إلى اتفاقية حقوق الطفل، وأحكام هذه الاتفاقية متوافقة مع دستور البلد والتشريعات والسياسات والبرامج الوطنية التي وضعت خلال الأعوام الثلاثين الماضية وما قبلها. ومن بين الاتفاقيات الأخرى التي انضمت إليها البحرين: اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الدخول في مجال العمالة، واتفاقية المنظمة رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وفي عام ١٩٩٩، شكلت لجنة وطنية للأطفال، وذلك من أجل تنسيق الأنشطة المتصلة بهؤلاء الأطفال، ومواصلة تنمية الأطفال من جميع الفئات العمرية، ورصد مشاكل الأطفال واحتياجاتهم الأساسية، بهدف إعداد الحلول اللازمة وبلوغ الأهداف المنشودة. ووفقا لمؤشرات منظمة الصحة العالمية، يلاحظ أن معدلات وفيات الرضع والأمهات قد هبطت من جراء تحسين خدمات الرعاية الصحية المقدمة على يد موظفين مدربين. وثمة إمداد شامل، في الوقت الراهن، لمياه الشرب المأمونة. وكان هناك تركيز خاص على الفئات المحرومة؛ كما هيئت الرعاية اللازمة لليتامى في إطار برنامج معني بكفالتهم، على سبيل المثال، وهم يتلقون بدلات للإعانة الشهرية، ما أن هذه البدلات تقدم للأسر المعوزة والنساء الأرامل. والبحرين لا تدخر أي جهد في إطار محاولاتها لضمان رخاء الأسر بكافة قطاعات المجتمع، وهي تتطلع إلى تحقيق مزيد من حالات النجاح في هذا الصدد.

٧٨ - **السيد القادري** (المغرب): قال إن اتفاقية حقوق الطفل تشكل دعامة قانونية هامة لحماية الأطفال من أي إساءة للمعاملة. وبدء سريان البروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية قد عزز من الإطار القانون الدولي في هذا المجال. ومع هذا، وعلى الرغم من كافة جهود المجتمع الدولي، لا يزال الأطفال بمناطق عديدة من العالم يعانون من ظروف بالغة المشقة. وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بالتالي بتقوية جهوده من خلال اتخاذ التدابير الوطنية والدولية اللازمة لحماية حقوق الأطفال.

٧٩ - والمغرب قد اتخذ من التدابير ما يرمي إلى إعداد الأطفال لتحديات المستقبل. وفي هذا الصدد، يراعى أن

إصلاح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في عام ٢٠٠٣ قد حدد المسؤولية الجنائية بسن ١٨ عاما، كما أنه قد أفضى إلى إقامة محاكم للأحداث، مما حسّن من الإجراءات التي يجب عليهم اتباعها. ولقد تحقق تقدم فعلي مع بدء سريان قانون الأحوال المدنية في عام ٢٠٠٥، الذي جعل من تسجيل المواليد أمرا إلزاميا، فضلا عن سماحه للأطفال المولودين خارج نطاق الزوجة بالتمتع بالمركز المدني. وقانون الأسرة، الذي اعتمد مؤخرا، يمثل معلما هاما على صعيد تشجيع حقوق المرأة والطفل. وكان ثمة تقدم كبير أيضا في مكافحة عمل الأطفال من خلال قانون عمل جديد. وهذا القانون يحظر تشغيل الأطفال دون سن ١٥ عاما، كما أنه يشدد الجزاءات المفروضة على عدم الامتثال. والحكومة المغربية قد قامت أيضا في وقت متأخر باعتماد مشروع مرسوم يتضمن قائمة الأعمال التي يحظر فيها تشغيل القصر دون الثامنة عشرة والنساء والمعوقين.

٨٠ - وحكومة المغرب قد نفذت استراتيجية سنوية، ترمي إلى تخفيض مستوى الأمية إلى أقل من ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، وذلك بغية القضاء عليها بصورة تقريبية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، قامت مؤسسة محمد الخامس للتضامن بإنشاء ٤٠ مركزا جديدا من أجل تمكين البنات واليتامى، وخاصة بالمناطق الريفية، من مواصلة دراستهم في ظل بيئة مناسبة.

٨١ - والمغرب قد استضاف عددا من المؤتمرات والاجتماعات المتصلة بحقوق الطفل، بما فيها المؤتمر العربي - الأفريقي المعني بإساءة المعاملة الجنسية والاستغلال والعنف ضد الأطفال، إلى جانب الاجتماع الأول للمحفل الخاص بحماية الأطفال المخالفين للقانون. وقد قام المغرب أيضا، بمساندة اليونيسيف، بتنظيم أيام لزيادة التوعية فيما يتصل بالممثلين المنتخبين والمسؤولين عن مناصرة وتعزيز حقوق الطفل. والمنظمات غير الحكومية بالمغرب تلعب أيضا دورا هاما في تشجيع حقوق الأطفال سواء على الصعيد الوطني أم الدولي.

٨٢ - **السيدة دونوفان** (منظمة العمل الدولية): قالت إن القضاء على عمالة الأطفال تشكل هدفا يمكن الوصول إليه والمنظمة تعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال معايير العمالة الدولية والتعاون التقني. والمعياران الدوليان الأساسيان في هذا المجال هما: الاتفاقية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الدخول في مجال العمالة (الاتفاقية رقم ١٣٨)، والاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها (الاتفاقية رقم ١٨٢). والاتفاقية الأولى قد صُدق عليها من جانب ٨٠ في المائة من الدول أعضاء المنظمة، أما الاتفاقية الثانية فقد حظيت بتصديق ٨٧ في المائة من ١٥٥ الدول. والتصديق المطرد على هاتين الاتفاقيتين يفضي إلى أثر ملموس، وإن كان غير متساو، في مجال الأداء القطري. وكان ثمة ارتفاع ملحوظ في وضع السياسات واعتماد النصوص التشريعية، على سبيل المثال، ومع هذا، فقد كان هناك تركيز أقل قدرا بشكل كبير على التدابير الفعالة الخاصة بحماية أكثر الأطفال العاملين ضعفا، بما في ذلك الأطفال الجنود والطفلات.

٨٣ - وتقديرات منظمة العمل الدولية تشير إلى أن ٢٤٦ مليون طفل، ممن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، قد اضطلعوا بعمل الأطفال على صعيد العالم بأسره في عام ٢٠٠٠. ومن بين هؤلاء، شارك ١٧١ مليون في أعمال خطرة بالنسبة لسلامتهم أو صحتهم البدنية أو الجسمية أو تطورهم المعنوي، كما أن ٨,٤ مليون كانوا عرضة لأسوأ أشكال العمل. وسوف تنشر المنظمة تقديرات جديدة في تقريرها العالمي عن عمل الأطفال لعام ٢٠٠٦.

٨٤ - وثمة عدد من البلدان قد قام بتحويل الالتزامات بمكافحة عمل الأطفال إلى إجراءات، وذلك من خلال

الاضطلاع ببرامج ذات حدود زمنية مع المنظمة في سياق برنامجها الدولي للقضاء على عمل الأطفال. والبرامج ذات الحدود الزمنية تتضمن سياسات وتدابير شاملة مع تحديد أهداف واضحة ومقاصد بعينها وإطار زمني واضح لمنع واستئصال أسوأ أشكال اعمل. وحلول نهاية عام ٢٠٠٥، سيكون ٢٠ برنامجا من هذه البرامج في حالة تشغيل تام. وهناك عدد آخر من البلدان يقوم أيضا بتطبيق أنهج مماثلة جون دعم تقني أو مالي خارجي من المنظمة.

٨٥ - ومن دراسات المنظمة، توجد دراسة عنوانها ''الاستثمار في كل طفل - دراسة اقتصادية لتكاليف ومزايا القضاء على عمل الأطفال''، ولقد استنتجت هذه الدراسة أنه يمكن القضاء على هذا العمل خلال فترة قادمة تتراوح مدتها بين ١٥ و ٢٠ سنة، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ ٧٦٠ بليون دولار. وهذا الرقم يقل عن ١٠ في المائة سنويا من إجمالي خدمة الدين في العالم خلال العقدين التاليين، ومن شأنه أن يفضي إلى ٥ تريليون دولار في صورة إنتاجية محسنة وزيادة للأجور وتخفيض للتكاليف الصحية، فضلا عما يؤدي إليه من مزايا إنسانية وأخلاقية وسياسية لا يمكن أن يرقى إليها الشك. ولا يجوز التغاضي عن الجوانب المتعلقة بالجنسين لدى العمل لمكافحة عمالة الأطفال، فالبنات والأولاد لا يتأثرون دائما بهذه العمالة بنفس الأسلوب. وهناك بالفعل أمثلة عديدة لكيفية ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتشجيع المساواة بين الجنسين في هذا الميدان.

٨٦ - ومنظمة العمل الدولية تواصل مكافحة عمالة الأطفال في ظل تعاون وثيق مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخاصة لجان حقوق الطفل. والبروتوكولان الاختياريان لاتفاقية حقوق الطفل قد أضافا زخما جديدا للاتفاقية، كما أن القضيتين المشمولتين بهما تمثلان أسوأ أشكال عمل الأطفال، مما ينبغي معالجته على جناح السرعة.

٨٧ - والمنظمة قد قامت، على نحو محدد، بتركيز تدخلاتها على أشد الفئات ضعفا، مع تعرض هذه الفئات لمعاناة فعلية من الصراعات المسلحة، أو مع احتمال تعرض هذه الفئات لتلك المعاناة. ولقد قامت المنظمة من خلال برنامجها الدولي المتعلق بالقضاء على عمل الأطفال، بالشروع في تدخل رئيسي في عام ٢٠٠٣ من أجل الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي للأطفال والمراهقين الذين تم تسريحهم من شتى الصراعات المسلحة. ولقد أكمل هذا البرنامج تلك الجهود الدولية التي تبذلها سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تعهدت المنظمة بالتعاون في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ المتصلة بالأطفال والصراع المسلح في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٨٨ - ومنظمة العمل الدولية ستواصل التركيز، بصفة خاصة، على الاتجار في الأطفال لأغراض العمالة أو الاستغلال الجنسي. ومن المقدر أن قرابة ١,٢ مليون طفل تقع ضحية الاتجار سنويا على صعيد العالم. وعلى الدول، بالتالي، أن تضع تشريعات فعالة تتسم بالاتفاق مع المعايير الدولية لمكافحة هذه الممارسات. وفي هذا الصدد، ترحب المنظمة بالاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالعمل من أجل مكافحة الاتجار في الأشخاص، وما تم مؤخرا من اعتماد اتفاق قانوني متعدد الأطراف لمناهضة الاتجار في الأطفال بغرب أفريقيا، وذلك من جانب تسعة بلدان أفريقية. ومن الجدير بالتشريعات الفعالة أن تكون مصحوبة بإجراءات محددة لمنع الاتجار في الأطفال، وبمساعدة مباشرة لنقل الأطفال من مواطن الاتجار، وبترتيبات مناسبة لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال ودمجهم في المجتمع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.